الفصل الثالث

الصحافة العربية

(نبيل دجاني)

لكي نفهم تطور الإعلام العربي المطبوع من الضروري أن نفهم بروز الطلب الشعبي علي الصفحات الإخبارية ، ولا يمكن للصحافة الجماهيرية في العالم العربي أن تتطور إلا إذا تحققت عوامل ضرورية كافية بالحاجة إليها من قبل الشعب ، هذه العوامل هي الطباعة والتعليم والأهم هو الصراع وبينما تعتبر الطباعة والتعليم مكونات ضرورية إلا أنهما لا يكفيان لظهور الصحافة الجماهيرية ، حيث تزداد حاجة الجماهير إلي المعلومات في أوقات الصراع والخلاف ، فالصراع يحفز السكان أن يبحثوا عن المعلومات التي قد تساهم في فهم الأحداث وتقلل من التنافر.

لقد تأثر تطور الصحافة الجماهيرية العربية بالأحداث الاجتماعية والسياسية الجسيمة التي كانت تحدث شقاقاً بين عامة الشعب ومن بين أهم هذه الأحداث كانت الصراعات الشديدة بين طوائف الأقليات وانتشار الدعوة إلي القومية العربية والتي كانت تؤيد الاستقلال عن الهيمنة العثمانية والفرنسية والإنجليزية وإنشاء دولة إسرائيل وما تبع ذلك من حروب وانقلابات عسكرية وحروب أهلية وحرب الخليج وتنامي الإسلام السياسي والطفرة البترولية.

ويناقش هذا الفصل تلك العوامل في كل منطقة من العالم العربي كما يناقش الأدوار المتغيرة للصحافة المطبوعة من القرن التاسع عشر حتى القرن الحادي والعشرين.

خلفية تاريخية

في محاولة لفهم التطورات الأولى للإعلام المكتوب ، يحاول الباحثون العرب التركيز علي هذه الوسيلة باعتبارها تعمل في كيانات منفصلة ورؤية متى وأين ظهرت الصحف العربية الأولى ، وبسبب ندرة السجلات الموثقة عن هذا الموضوع ، فقد انتشرت أوجه متباينة للقياس ، فعلى سبيل المثال يبين المؤرخ الجليل للصحافة فيليب دي تارازي أن

أقدم صحيفة عربية هي "التنبيه" وقد ظهرت في مصر في عام ١٨٠٠ بناء علي أوامر نابليون إبان حملته علي مصر ، و ُذكر أن الجنرال الفرنسي مينو قد أصدر قراراً في نوفمبر عام ١٨٠٠ بإنشاء صحيفة "التنبيه" و عين إسماعيل الخشاب رئيساً لتحريرها تحت إشراف باحثين من البعثة الفرنسية في مصر ، وكانت الصحيفة تتناول أحوال الحكومة لفرنسية أيضاً (تارازي ١٩١٩ ، عبده ١٩٤٢/٥- ٦).

لقد أثبت البحث الحديث أن هذه الصحيفة لم تَرَ النور علي الرغم من أن نابليون وضع خططاً لإنتاجها ، ولكن التطورات السياسية وتدهور الأمن لم يسمحا بتنفيذ هذا المشروع (عبده ١٩٥١/٢٩) ، وقد أكد ناشر مجلة "المؤرخ" العراقية مرزوق عيسى" في مقال له في عام ١٩٣٤ أن أول صحيفة عربية كانت "جورنال العراق" التي ظهرت في بغداد في عام ١٨١٦ وأنها نشرت علي يد الوالي العثماني داود باشا الكرخي (الوندي ٢٠٠٨) ، وعلى آية حال يرى رافائيل باتي – وهو مؤرخ للإعلام العراقي أن " هذه المعلومات تفتقر إلي قدر كبير من الأدلة والتوثيق لأن ناقلها لم يقدم أي مصدر لهذه المعلومات (باتي ١٩٥٥/١٠) ، وفي المغرب العربي يري بعض الباحثين الإعلاميين أن صحيفة "المباشر" التي نشرت في الجزائر في عام ١٨٤٧ هي أول صحيفة عربية (عزي ١٩٩٨) وعموماً يوجد اتفاق عام علي أن أول صحيفة عربية تصدر بانتظام هي "الوقائع المصرية" التي أصدرها محمد علي باشا في مصر في عام ١٨٢٨ .

إن هذا الاهتمام والبلبلة بشأن تاريخ ظهور الصحف العربية الأولى قد شتت الانتباه عن بحث الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظهور الصحف في المقام الأول ، ولا يهم متى وأين ظهرت الصحف العربية الأولى ، فقد أنشئت بشكل واضح من قبل السلطات لمخاطبة وتوجيه رعاياها ولم تكن تمثل حاجة شعبية للمعلومات ولكن قامت بإصدارها القوى الحاكمة التي كان غرضها هو نقل التوجيهات إلي رعاياها ، وبالتالي فإن تأثيرها كان محدوداً وموجهاً لنخبة قليلة مستهدفه ، ويذكر حمزة (١٩٦٣/٢٩) وعبده (١٩٥١/٩- ١٢)، وعزيز (١٩٦٨/١٢) أن محمد علي أصدر جريدته لكي يقرأها كبار مديريه وموظفيه.

جاءت بدايات الصحف الجماهيرية العربية علي يد الأدباء العرب والمصلحين الاجتماعيين ، وربما كانت أول صحيفة جماهيرية هي "مرآة الأحوال" التي كانت

تصدر في اسطنبول في عام ١٨٥٥ علي يد رزق الله حسون الحلبي ، ولكن سرعان ما أوقفت السلطات العثمانية هذه الصحيفة ، وتلا ذلك سلسلة من الصحف الجماهيرية في لبنان بدءاً من "حديقة الأخبار" لخليل الخوري في عام ١٨٥٨ .

إن التحكم العثماني الصارم في الصحافة دفع الصحفيين السوريين واللبنانيين إلي الرحيل إلي مصر حيث كانت قوانين الصحافة هناك أكثر مرونة ، ويعتبر هؤلاء الصحفيون السوريون واللبنانيون الذين عكفوا علي إحياء الأدب العربي بإسم المجد العربي القديم – هم طليعة الصحافة العربية الحديثة وهم الذين أصدروا صحف النخبة كما أنهم أصبحوا قدوة للصحافة العربية (السُلامي، ٢٠٠٦).

في الوقت الذي أخذت الصحف الجماهيرية في الانتشار في لبنان نجد أن مصر التي دخلتها الطباعة ولديها نظام تعليمي حديث ومتطور نسبياً كانت تشهد صراعاً بين النخبة الحاكمة وكانت تواجه إضراباً سياسياً ، فالجيش فاض به الكيل إزاء التدخل الإنجليزي في شئون مصر إبان حكم إسماعيل باشا – الذي كان يحاول إدخال الأسلوب الأوروبي في التحديث،هذا التذمر وصل ذروته عندما تمرد الجيش ، ومع وجود الطباعة والتعليم والقلاقل السياسية أصبحت مصر جاهزة للصحافة الجماهيرية وبالتالي ظهرت أول صحيفة جماهيرية في مصر "وادي النيل" في عام ١٨٦٧ .

يمكن القول بأن الإعلام الجماهيري المطبوع ظهر في المناطق العربية التي شهدت صراعات داخلية والتي كانت تمتلك المطابع بالإضافة إلي نظام تعليمي متقدم ، هذه المناطق كانت لبنان ومصر ، فلبنان كان يمر بصراع طائفي ومصر كانت تمر بقلاقل سياسية بالإضافة إلي أنها كانت تعاني من آلام التحديث والتدخل الأجنبي ، وكانت الصحف الجماهيرية الأولى في لبنان ذات طابع أدبي واجتماعي في مراحلها الأولى ، ومع تزايد الظلم العثماني إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني بدأت الصحافة اللبنانية في اتخاذ مواقف سياسية وبدأت الدعوة إلي القومية العربية تكتسب أرضا جديدة ، أما في مصر فقد كانت الصحافة الجماهيرية سياسية منذ بدايتها .

إن الصحافة العربية الحديثة ، والتي لها جذور في استجابتها للحاجات الشعبية ، يمكن فهمها بشكل أفضل من خلال دراسة قوانين الإعلام في إطار التطورات الاجتماعية السياسية والجيوسياسية والتي تؤثر علي القوى السياسية و الاقتصادية والاجتماعية

العربية وبينما كان العالم العربي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن مناطق ضمت شعوباً ذات خلفيات دينية وعرقية مختلفة ، هذه المناطق بما فيها الجماعات الاجتماعية والعرقية لم تخضع لسيطرة السلطات العثمانية بشكل متساو ، ولذلك فإن الحرية التي مارسها المحررون العرب في المناطق العثمانية المختلفة كانت متباينة.

تنظيم الصحافة العربية

عندما تظهر صحافة جماهيرية يتأثر تنظيمها بعدة عوامل ويبين ويليام روج (١٩٧٩) في تصنيفه للإعلام العربي ومتبعاً طريقة سكرام وآخرين (١٩٦٣) – أن الدولة هي العامل الأساسي في تحديد نظام الصحافة في مختلف بقاع العالم العربي ، ومن الناحية الأخرى تشدد عواطف عبد الرحمن (١٩٩٦) علي المؤثرات الاستعمارية والإمبريالية المتباينة على أساليب تنظيم الإعلام العربي،

وثمة استعراض لتطور الصحافة العربية يبين أنه – بجانب دور الدولة – فإن تنظيمها يتأثر بعوامل اجتماعية سياسية وعوامل جيوسياسية تسهم في تجسيم الدولة العربية الحديثة ، فعلى سبيل المثال ، عندما كانت سوريا ولبنان داخل إطار نفس الأرض السياسية فإن الحقائق الاجتماعية و السياسية (مثل الصراع الطائفي في جبل لبنان مقابل الاستقرار الاجتماعي بسبب التجمعات الدينية المتجانسة في سوريا) شجعت علي تطور الصحافة الجماهيرية في لبنان قبل سوريا ، كما أسهمت العوامل الجيوسياسية في هجرة الصحافة من لبنان وسوريا إلي مصر إبان الحكم الصارم لعبد الحميد الثاني (الذي حكم من ١٨٧٦- ١٩١٨) ، تلك الفترة شهدت فيها الصحافة العربية أبشع صور التحكم و التي أسهمت في ظهور صحافة جماهيرية ذات توجه سياسي كانت تدعو إلي القومية العربية علي الرغم من اضطرار بعض الصحفيين للهجرة ، ومن الناحية الأخرى ، حدثت هجرة مضادة بعد الانقلاب الذي قاده الضباط الأحرار في مصر في عام ١٩٥٢ ، وبنفس الطريقة ، حدثت هجرة الصحافة اللبنانية إلي دول الخليج وأوروبا إبان الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥- ١٩٩٠.

بينما كانت رغبة المفكرين اللبنانيين في تناول الصراعات الدينية في بلدهم تلعب دوراً في ظهور الصحافة الجماهيرية في لبنان إلا أن "نمو الصحافة الجماهيرية في سوريا جاء كجزء من الاتجاه العام في الإمبراطورية العثمانية علي يد المفكرين لإصلاح الإدارة ،

فالصحافة اللبنانية والسورية أصبحتا صحافة سياسية ذات توجه قومي عربي وذلك في أوائل القرن العشرين مع قدوم حكم الأتراك الشباب الذين انصب حكمهم لصالح الرعايا الأتراك في الإمبراطورية" (دجاني والنجار ٢٠٠٣/٧٥- ٨٨).

لقد فرض الانتداب الفرنسي رقابة صحفية صارمة وغلق إداري لصحف المعارضة ، وكانت السلطات الفرنسية تميل للتحكم في الصحافة من خلال اللجوء إلي الثواب والعقاب (الغريب ١٩٧١ ، الرياش ١٩٥٣ ، ١٩٥٧) سلكت أساليب تنظيم الصحافة بعد الاستقلال في لبنان وسوريا طرقاً مختلفة ، حيث تبنت لبنان النظام الليبرالي في الحكم وبسبب الصراع بين طوائفها الدينية المختلفة أصبحت دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة ورؤساء طوائف أقوياء ونتيجة لذلك ، تمتعت الصحافة اللبنانية بحرية نسبية في معارضة سلطة الدولة ولكنها تخضع لسيطرة صارمة من رؤساء الطوائف التي كانت تمثلها ، وعلي الجانب الآخر تبنت سوريا النظام الاشتراكي للحكم مع رقابة صارمة علي الإعلام.

لبنان

مرت الصحافة اللبنانية بأربعة مراحل من التنظيم منذ الاستقلال حتى وقتنا الراهن ، فالصحف في لبنان يملكها القطاع الخاص ، كما أن إدارة الإعلام تنظمها قوانين الصحافة ، وفي المرحلة الأولى استمرت حكومة الاستقلال في العمل بقانون الصحافة الفرنسية وتطبيق نفس القواعد المنظمة للصحافة كما هو الحال في سوريا ، وخلال هذه الفترة (١٩٤٦- ١٩٦٢)تأثرت الصحافة اللبنانية بالتغيرات الجيوسياسية في المنطقة ، ويشار إلي أن سياسة لبنان في الاقتصاد الحر واستقرارها السياسي النسبي بعد حرب ١٩٤٨ العربية الإسرائيلية وما تلاها من انقلابات عسكرية في العالم العربي – كل ذلك رفع من شأن دورها الاقتصادي والسياسي في المنطقة ، فقد أصبحت لبنان المركز الدبلوماسي للعالم العربي ومركزاً مرموقاً للتجارة والمال العربيين ، ونتيجة لذلك قامت المؤسسات الصحفية اللبنانية بتحسن إمكاناتها المادية وفي النهاية أصبحت صحافة لعموم العرب وهو الدور الذي كانت تحتله الصحافة المصرية.

أما المرحلة الثانية (١٩٦٢- ١٩٧٥) ربما تعتبر أهم وأغنى فترة بالنسبة للصحافة اللبنانية ، حيث بدأت بوضع قانون ليبرالي للصحافة في عام ١٩٦٢ الذي نظم المهنة

وحماها من التعسف الإداري و سعت جماعات المصالح المحلية الأجنبية لخطب ود الصحافة اللبنانية بغية الوصول إلي الجماهير اللبنانية والعربية كما أصبحت الصحافة اللبنانية مشغولة بالنزاعات السياسية العربية ونتيجة لذلك مارست العديد من الحكومات العربية ضغوطاً علي لبنان للسيطرة علي التغطية الضارة بأخبار بلادهم في الصحافة اللبنانية وازدادت الشكاوي المحلية من أن الصحافة قد فقدت (سمتها اللبنانية).

كان اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ إيذانا ببدء المرحلة الثالثة التي تتميز بالتدهور في الموارد المالية للصحافة وكذلك التدهور في تأثيرها ومكانتها ، وقد شهدت تلك المرحلة إقرار التشريعات التي فرضت عقوبات صارمة علي مخالفات الصحافة، و قد صاحب الضغط علي الصحافة اللبنانية لكي تنظم نفسها خسارة للعائدات بسبب انخفاض التوزيع وخسارة الإعلانات كما فقدت الصحافة اللبنانية سمتها كصحافة لعموم العرب وتوقف العديد من الصحف عن الصدور ، كما انتقل العديد من كبار الصحفيين بمطبوعاتهم إلي خارج لبنان إلي الخليج العربي أو أوروبا حيث أثبت العديد منهم جدارته.

ومع نهاية الحرب الأهلية اللبنانية وبداية حقبة التسعينيات دخلت الصحافة اللبنانية مرحلتها الرابعة والتي تستمر حتى يومنا هذا ، وبدأت الصحافة في إعادة بناء ما فقدته مهنياً ومادياً أثناء الحرب الطويلة.

سوريا

لم تشهد السنوات الثلاث الأولى للاستقلال (١٩٤٦- ١٩٤٩) الكثير من التغير في شئون الصحافة في سوريا ، حيث كانت النخبة الحاكمة غارقة في مشكلات سياسية وإدارية ، وبالتالي لم تولِ الصحافة الكثير من الاهتمام ، وأصبح منح الترخيص بالنشر من حق وزارة الداخلية التي أصدرت قراراً بأن أية مدينة يجب ألا تصدر أكثر من صحيفة سياسية لكل ٥٠٠٠٠ ساكن (عباس ٨/٢٠٠١) ، وبعد حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل ابتليت سوريا بسلسلة من الانقلابات العسكرية والصراعات السياسية بين المجموعات السياسية المتنازعة ، وامتدت هذه الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣ حيث شهدت سوريا نظماً سياسيةً مختلفة شملت الوحدة مع مصر والتي استمرت ثلاث سنوات ، ونتيجة لذلك

سادت أشكال متباينة من التشريعات الصحفية كما أن ملكية الأحزاب للصحف أصبحت أمراً شائعاً.

استولى حزب البعث في مارس ١٩٦٣ علي السلطة وأدى ذلك إلي فترة طويلة من الاستقرار السياسي والتي مازالت سوريا تعيشها حتى الآن ، وقام النظام السوري الجديد في مايو ١٩٦٣ بإنشاء جهاز خاص للإشراف علي شئون الصحافة (عثمان ١٩٩٧ - ٤١٦- ٤١٧) كما وافق المجلس الوطني السوري في عام ١٩٦٥ علي قانون لتنظيم الصحافة التي أصبحت اليوم شبه رسمية وكان متوقعاً لها أن تعمل في إطار توجه اشتراكي وطني، وفي نوفمبر عام ٢٠٠٠ سمحت سوريا للكيانات العامة غير تلك التابعة للحزب السياسي الحاكم بإصدار صحف بدون الحاجة إلي ترخيص حكومي كما سمح قانون في عام ٢٠٠١ بالمزيد من حرية الصحافة وتضمن بنوداً تنظم المهنة ، وطبقاً لهذا القانون الجديد يتم الترخيص بالصحف من قبل مجلس الوزراء الذي له الحق في منع الترخيص لأسباب تتعلق بالصالح العام ، وعلي آية حال ، يمكن الآن ببساطة للكيانات العامة والأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات المهنية أن تخطر وزارة الإعلام بنيتها إصدار صحيفة بدون الحاجة إلي موافقة مجلس الوزراء.

فلسطين والأردن

كانت الكيانات الصحفية العربية الشعبية في فلسطين مملوكة للأفراد الذين كانوا يعانون من قمع العثمانيين وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين كان الخوف من التآمر البريطاني والصهيوني لإقامة دولة يهودية دافعاً لإطلاق صحافة شعبية في عام ١٩١٩ ، ولقد حظيت هذه الصحافة بقوة دفع بعد ثورة ١٩٢٩ وهي ثورة البراق ، ونادراً ما تمكن البريطانيون من السيطرة على هذه الصحافة عن طرق التنظيم المباشر ولكنهم لجئوا إلي وضع اليهود والفلسطينيين في مواجهة بعضهم البعض ، وقد أصبحت الصحافة الفلسطينية أداة مهمة في الدعوة إلي الاستقلال حيث ركزت علي المقالات السياسية والشعر والموضوعات الفكرية والأدبية التي كانت تنادي بالإصلاح والتغيير (سليمان ٢٠٠٩).

بعد إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تدفق اللاجئون الفلسطينيون إلي الضفة الشرقية لنهر الأردن قادمين من فلسطين كما تم ضم الضفة الغربية للأردن رسمياً في عام ١٩٥٠

وحتى ذلك الحين لم يكن بالأردن صحافة شعبية وقبل أن تحصل على استقلالها في عام ١٩٤٦ كان لدى الأردن صحيفة أسبوعية و هي " الشرق العربي " التي ظهرت في عام ١٩٢٣ وكان ينشر بها الإعلانات الرسمية والتشريعات الحكومية والتنظيمات ولم يكن لديها صحافة شعبية حيث اعتمد سكانها علي الصحف الواردة من فلسطين وسوريا ولبنان ومصر وطرحت الصحف الفلسطينية أجندة الحوار السياسي في المملكة الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلي دمج صحف الضفة الغربية وتقنين ملكيتها الجزئية للصحف المدمجة في تحرك للتحكم في مضمونها.

لقد أدى الصدام بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠ إلي وضع قانون صارم للصحافة في عام ١٩٧٣ الأمر الذي زاد من العقوبات وفرض رقابة سابقة حتى يوليو ١٩٧٤ وقد أجبرت القيود الصحفية عدداً من الصحفيين علي المغادرة ، وقام بعضهم مؤخراً بنشر صحفه علي الإنترنت ويشار إلي أن انفتاحاً جديداً علي الحقوق الديمقراطية والحريات قد شجع علي إصدار صحف جديدة مع الحفاظ علي شراكة الحكومة في ملكيتها وعلى الرغم من أن الحكومة تعلن بشكل دوري عن نيتها لتحرير قانون الصحافة إلا أن هذا لم يحدث.

العراق

كانت العراق ،مثلها في ذلك مثل الأردن، متأخرة في تطوير الطباعة والمدارس الحديثة ونتيجة لذلك تأخرت في أن يكون لديها صحافة شعبية ، ولقد عرفت العراق صحيفة رسمية وهي " الزوراء " في الفترة من ١٨٦٩ حتى ١٩٠٨ عندما أصدر العثمانيون دستوراً جديداً وأطلقوا المزيد من الصحف الرسمية في مختلف أرجاء العراق ، ولم يكن في العراق آية صحافة شعبية مملوكة للقطاع الخاص حتى احتلال بريطانيا للعراق وإعلانها مملكة هاشمية ، ولم تكن هذه الصحافة الشعبية فعالة كما كانت السلطات تحتكر إدارتها وبالتالي استمرت في تطبيق قوانين الصحافة العثمانية حتى عام ١٩٣١ (الوندي ٢٠٠٨).

لقد شهدت الصحافة الشعبية العراقية درجات متباينة من الحرية في عصر الحكومات الهاشمية المختلفة ، وقد أتاحت ثورة ١٤ مايو ١٩٥٨ والتي جاءت بنظام جمهوري جواً من الحرية النسبية للصحافة وقدمت حوافز كثيرة للصحفيين ، ولكن عدم الاستقرار

السياسي الذي تبع ذلك بالإضافة إلي الانقلابات التي قام بها العسكر – كل ذلك لم يكن مشجعاً علي تطور الصحافة ، وعندما استولى صدام حسين لم يسمح إلا لعدد محدود من الصحف بالصدور والتي تعرضت بدورها للقمع (الوندي ٢٠٠٨) ولقد أدى سقوط صدام حسين إلي حالة من الانفلات الإعلامي في العراق حيث نشرت أكثر من ٢٠٠ صحيفة ومجلة في جميع أرجاء الدولة بتمويل أمريكي تم ضخة في الإعلام العراقي (فاينر ٢٠٠٥ ، روج ٢٠٠٤).

لقد أخرجت الصحافة الجديدة أصوات تعددية ولكنها افتقرت إلي الفهم الملائم لمسئوليتها في مرحلة من التغير السياسي والاجتماعي والثقافي كما أسهم نظام الصحافة القديم في نشر الأحقاد الطائفية بالإضافة إلي التفكك.، وتتولى الأحزاب الدينية والسياسية الجانب الأكبر من تمويل هذه الصحف ويعاني الكثير منها من مشكلة فقدان المصداقية بين القراء العراقيين لأنها في الغالب تحتوي علي تقارير زائفة غير مؤكدة المصدر ومتحيزة بشكل كبير مما يقضي علي آية فكرة عن استقلال الصحافة (٢٠٠٧ أخبار BBC).

مصر

لقد جذبت الحرية التي تمتعت بها الصحافة الشعبية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر بالإضافة إلي سلطتها الكبيرة الصحفيين من بلاد الشام الذين هربوا من القمع العثماني وكان لهم فائدة عظيمة في تقديم صحف أصبحت صحفاً عربية الطابع إلي حد كبير ، ويذكر شاهين (١٩٥٧ / ٦٢- ٦٣) أنه في عام ١٩٤٤ صرح صحفيان مصريان مرموقان " بأننا المصريين لم نتعود علي أن نكون ناشرين ورؤساء تحرير إذ إننا مهيئون لدور الصحفيين وعملية النشر هي عمل أهل الشام وليس عملنا نحن " ونتيجة لذلك قادت الصحافة الشعبية في مصر الصحافة العربية وتطورت إلي أن أصبحت صحافة لعموم العرب ، وكانت السلطات البريطانية مرنة في تعاملها مع الصحافة وكان تدخلها غير مباشر حيث اتخذ شكل حمل مسئولي البريد علي تأخير توزيع صحف المعارضة أو اختصاص الصحف الموالية بمعلومات داخلية، واستمر هذا الوضع حتى خمسينيات القرن العشرين عندما جاءت ثورة الضباط الأحرار بنظام فرض قوانين حكومية صارمة (ولقد مرت العراق وسوريا بتغيرات مماثلة في أنظمة الحكم

كما أن القلاقل السياسية في المنطقة أحدثت تغيرات رئيسية في نظام الصحافة العربية حيث قام النظام الثوري الجديد بتأميم الصحافة و أنشأت أطراً مؤسساتية أخضعت الصحافة لحكم الحزب الواحد ، وفي عام ١٩٦٠ أصدرت السلطات المصرية قراراً بتحويل ملكية كبريات الصحف إلي "الاتحاد القومي" الذي كان مخولاً بالحق بالترخيص للصحف وتعيين رؤساء تحريرها ونتيجة لذلك شهدت فترة رئاسة عبد الناصر والسادات صحافة مطيعة .

مع النية المعلنة لحكومة مبارك للانتقال إلي ديمقراطية تعددية وإصدارها قانوناً يتيح حرية أكبر للصحافة في عام ٢٠٠٦ إلا أن التطلعات الصحفية كانت أعلى مما قدمته الحكومة فقد سمح قانون ٢٠٠٦ للصحافة بأشكال للرقابة واستمر في تعيين رؤساء التحرير للصحف القومية كما تضمن نصوصا بالحبس "عند تهديد المصالح القومية"أو نشر مقالات مسيئة أو " إهانة رأس الدولة " ونتيجة لذلك تدهورت العلاقة بين الحكومة والصحافة ودخلا في صدام في خريف ٢٠٠٧ .

ولما كان إصدار صحيفة في مصر يتطلب الحصول علي ترخيص أو تشكيل حزب سياسي ، اللذان يتطلبان إجراءات مطولة ومكلفة ، لجأ بعض الصحفيين المصريين لإصدار ما يطلق عليه "صحافه قبرص"الذي يطلق على الصحفيين المصريين الأوائل الذين كانوا يصدرون صحفاً مصرية بترخيص قبرصي ومن ثم يقومون بشحنها إلي مصر، أما في الوقت الحالي فإن هذه الصحف يمكن أن ترخص من أي مكان خارج مصر ومن ثم تطبع أيضاً في الخارج- أساساً في لبنان - أو في المنطقة الحرة بالقاهرة وتحتاج "الصحف القبرصية" ترخيصاً من الرقابة مثل الصحف الأجنبية.

يمكن وصف الصحافة المصرية المعاصرة بأنها صحافة تعمل في " ثقافة تخضع فيها الدوائر السياسية والأخلاقية لقيود صارمة ..... إنها نموذج لكيفية الحفاظ علي سيطرة الدولة والسماح بالحرية في إطار حدود تخضع لحراسة صارمة" (هاموند ٢٠٠٧ / ٨٥).

منطقة الخليج العربي

تشمل هذه المنطقة المملكة العربية السعودية واليمن وعمان وقطر والبحرين والإمارات العربية والكويت ولقد رفع اكتشاف البترول من أهمية هذه المنطقة كما جذبت ثروتها الجديدة الكوادر الماهرة في كل المجالات بما فيها الصحافة فقد احتل

الصحفيون العرب مناصب قيادية في الصحف الجديدة التي يملكها الأفراد ، ولكن لسوء الحظ كان هؤلاء الصحفيون مقيدين بالنظام التقليدي الذي يحكم تلك الأقطار كما كان الجانب السيئ للرواتب العالية التي كانوا يتقاضونها هو اضطرارهم للعمل تحت رقابة صارمة (السلامي ٢٠٠٦).

تشترك دول الخليج العربية في خصائص ديموجرافية وبيئية عديدة والتي عملت علي تأخير تطور نظام الصحافة الشعبية فيها ولقد تأخرت الصحافة المطبوعة في الظهور في هذه المنطقة وذلك يرجع بشكل أساسي إلي غياب المطابع بالإضافة إلي نسبة الأمية المرتفعة ، ولم تظهر الصحافة الشعبية في هذه الدول إلا في وقت متأخر في النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد أسهمت الطفرة البترولية والانتقال الكثيف للمهنيين إلي دول الخليج والتقلبات السياسية في مناطق الشرق العربي – كل ذلك أسهم في هجرة الصحفيين العرب إلي هذه المنطقة وبالتالي إلي انتشار صروح إعلامية متقدمة، و علي أية حال تضع الدول الخليجية نصب أعينها نوعين من المخاطر بشأن الإعلام : أولاً ، أنها تشعر أن القيم الأجنبية وخصوصاً الغربية – يمكن أن تقضي علي تراثها وجذورها ، وثانياً تريد الحفاظ علي نظرة احترام مواطنيها للقادة تحكمهم في ذلك قيم قبلية ودينية ، إذن دعم حرية الإعلام ، يعتبر دعماً منقوصاً ولقد عبر وزير الإعلام العماني عبد العزيز محمد الرواس عن تحفظات دول الخليج أفضل تعبير حيث قال " علينا واجب تحصين أنفسنا بنفس الطريقة التي تحصن بها نفسك ضد المرض .... فنحن نراقب الإعلام الأجنبي ونتفاعل معه طبقاً لاحتياجاتنا (سنغ، ٢٠٠٠).

لقد سمحت وفرة الأموال لدى دول الخليج باجتذاب كبار الصحفيين من جميع أرجاء العالم العربي ولكن كان معظم حكام الخليج حذرين في توفير أرضية لعمل الإعلام الحر ، حيث يدرك هؤلاء الحكام "الحاجة إلي الحفاظ علي تراثهم وتقاليدهم في عالم سريع التغير مع وجود ثروات البترول التي وفرت لهم سبل الراحة ورغد العيش كما يدركون أن مجتمعاتهم لابد وأن تتغير ولكن يتمنون ألا يكون هذا التغيير عاملاً علي إحداث مشاكل، (سنج ٢٠٠٠) ولأن الكويت والسعودية كانتا من أوائل الدول الخليجية التي استفادت من ثروة البترول ، فقد اتخذتا خطوات كبيرة ومبكرة نحو تطوير أنظمتها الإعلامية ، أما الدول الخليجية الأخرى فقد عملت على موازنة القيود

من خلال دعم الإعلام المحلى مع فرض قيود على التغطية وإنشاء قنوات فضائية كما فعلت قطر بإنشاء"الجزيرة" ولقد جربت اليمن الحرية الإعلامية المعتدلة في عام١٩٩٠ بعد توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي ، ولكن هذه الحرية تقلصت بشدة بعد الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ (روج ٢٠٠٤/١٠٥).

في المملكة العربية السعودية حيث تواجه الحكومة جماعات ضغط دينية محافظة قوية – قام العديد من أفراد الأسرة الملكية بإصدار صحف في العواصم الأوروبية ، وهذا يعفي الحكومة السعودية من الحاجة إلي أن تتحكم في محتوى هذه الصحف في الوقت الذي توفر فيه مجالاً مقبولا من الحرية لها.

إن جميع الصحف السعودية مملوكة لأفراد ومعظمها تدار بشكل صريح أو غير مباشر من قبل أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو أحد المقربين منه ، هذه الصحف تحتاج إلي أمر ملكي بالصدور كما أنها تعمل تحت رقابة صارمة.

وليس هناك تهاون مع أي نقد يوجه إلي الحكومة أو الأسرة المالكة السعودية أو الإسلام (أخبار BBC ، ٢٠٠٦).

لقد أدت الصحافة العربية في الخليج دوراً فاعلاً في إحداث تحول إعلامي في هذه المنطقة فاليوم تعتبر الصحافة العربية في الخليج الأكثر تقدماً بين نظائرها العرب ، و لا تزال حرية الصحافة في الخليج تعاني بحسب اعتراف القادة الخليجيين الصريح ، حيث أعلن وزير الإعلام في دولة الإمارات العربية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أنه " من الصعب أن نتحدث عن حرية الصحافة المحلية في الوقت الذي لا تدار فيه الآلة الإعلامية من قبل صحفيين محليين " (سنج ٢٠٠٠).

تعتبر الصحافة المحلية الكويتية الأكثر حرية نسبياً بين الصحافة المحلية الخليجية ، فالصحف الكويتية متقدمة مهنياً وتتميز باستقلالها وانفتاحها ولكن لا يسمح لها بانتقاد الأمير أو مناقشة الإسلام أو الدين.

المغرب

تعتبر الصحافة المطبوعة في الشمال الأفريقي العربي "نتاج مكنونين تاريخيين علي الأقل هما الاستعمار وأحوال ما بعد الاستقلال (عربي ١٩٩٨)، فقد أدخل الأجانب الصحافة إلي هذه المنطقة وكانوا يملكونها ، كما تأخرت الصحافة الشعبية في

تطورها ، ولما كانت ليبيا تخضع لسيطرة استعمارية مختلفة (إيطالية وبريطانية) عن بقية دول المغرب العربي التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي – فقد شهدت تلك المنطقة نظامين مختلفين للصحافة الشعبية.

لقد احتلت ايطاليا ليبيا في عام ١٩١١ واستمرت في حكمها حتى عام ١٩٤٣ في الوقت الذي احتلتها القوات البريطانية حتى عام ١٩٥١ عندما نالت استقلالها ، ولم تشهد ليبيا صحافة شعبية حتى بداية القرن العشرين حيث صادر المستعمرون الإيطاليون المطابع في ليبيا وأغلقوا الصحف العربية ، ولجأ الليبيون إلي إصدار صحف سرية في المناطق التي لم تكن تحت سيطرة الإيطاليين، وعندما استولت انجلترا علي الحكم في ليبيا بعد طردها للقوات الإيطالية في الحرب العالمية الثانية أقرت بانتشار أحزاب سياسية وصحافة شعبية ليبية ، وبعد الاستقلال في عام ١٩٥١ ألغت حكومة الملك إدريس السنوسي الأحزاب السياسية ولكنها أقرت حرية جيدة للصحافة.

عندما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٧١ بقيادة معمر القذافي أعلنت امتلاكها للصحافة الليبية القائمة و ضرورة قيام صحافة ثورية جديدة ، ولم تعمل السلطات فقط علي تقديم الصحافة الثورية داخل البلاد ولكنها حاولت أيضاً الاستثمار في صحافة المهجر لكي تجمع التأييد لها وتتحالف مع الأقلام المرموقة ذات المصداقية في العالم العربي وبالتالي هرول الصحفيون العرب لتقديم خدماتهم للأغنياء وتقديم الإغراءات بشأن الفوائد التي تعود عليهم ، واقتصرت الصحافة الناقدة علي التجمعات العربية في الخارج ، وكان هناك صحف يومية قومية أخرى لها جمهورها المهم في المنطقة (السلامي ٢٠٠٦).

وعلى الجبهة الداخلية يحرم قانون ١٩٧٢ " علي أي شخص لا يؤمن بالثورة وأهدافها أن يصدر آية صحيفة ، وفي نفس العام أنهى قانون آخر فترة الصحف الخاصة والمستقلة بإنشاء جهاز خاص وهو " مركز الإعلام الجماهيري " الذي كان له بمفرده الحق في إصدار المواد الإعلامية المطبوعة بالطريقة التي تخدم الثورة (تضامن حقوق الإنسان ٢٠٠٦).

لقد اتخذت السلطات الليبية تدابير عديدة لتحرير الصحافة والإعلام في ليبيا، ففي يناير عام ٢٠٠٦ أعلن نجل الرئيس القذافي أن الحكومة ستسمح بإنشاء محطات إذاعية

وتليفزيونية وصحف خاصة ولم يمتد هذا إلي المادة المطبوعة وبالتالي بقيت الصحافة الليبية تحت السيطرة الشديدة من قبل الدولة .

تشترك منطقة المغرب التي تشمل الجزائر ومراكش وتونس – حتى تاريخها – في خلفية إعلامية متشابهه حيث كانت تلك المنطقة من النصف الأول للقرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تحت حكم فرنسي صارم فرضت فيه سلطات الاحتلال حالة من الاضطراب و دمج للأراضي وأنواعاً من التحرش، وقد شهدت هذه الفترة صحفاً استعمارية كانت تصدرها السلطات الفرنسية أو المستعمرون الفرنسيون ، وقد اعتبر قانون ١٨٨١ اللغة العربية لغة أجنبية وأن أية طباعة باللغة العربية أو استيراد للصحف العربية يعد انتهاكاً للقانون كما نص علي أن من يسمح له بإصدار صحف هم من يتمتعون بالحقوق المدنية وأن علي العرب أن يحصلوا علي الجنسية الفرنسية وأن يتبنوا اللغة والثقافة الفرنسية لكي يحصلوا علي تلك الحقوق (عزي، ١٩٩٨) ، وكانت هناك بعض الصحف التي تضم القليل من الصفحات باللغة العربية ولكنها وضعت أساساً للتواصل مع السكان المحليين الخاضعين لقوانين وسياسات الإدارة الاستعمارية الظالمة المقيدة للحريات (عزي، ١٩٩٨).

بعد هذه الفترة بين ١٩١٠ و ١٩٣٠ سمح الفرنسيون لصحف يصدرها العرب تحت رقابة صارمة من قبل إدارة الاحتلال ومع أواخر الثلاثينيات وحتى الاستقلال شهدت المنطقة ظهور صحافة قومية كانت تدعم الإصلاح والحكم الذاتي ، وكثير من هذه الصحف كانت سرية ، وبعد الحصول علي الاستقلال عملت كل دولة من دول المغرب العربي علي أن ترفع من شان أهداف الدولة التي كانت تشتمل عادة علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

" في الجزائر ، أنشأت جبهة التحرير الوطني نظام الحزب الواحد وأصبح الصحفيون موظفين مدنيين موالين للثورة الاشتراكية ، أما في تونس سمح نظام بورقيبة بالصحافة المعارضة ولكن تلك الصحافة كانت تعتمد علي المهادنة مع الحكومة وكذلك كان الحال في مراكش ، ولقد وقفت الصحافة كثيراً في وجه الرقابة والتشريع الذي يمنع النقد المستقل باسم حماية النظام " (السُلامي ٢٠٠٦).

كانت الصحافة في الجزائر ومراكش وتونس خلال هذه الفترة أداة للتثقيف السياسي وإسباغ الشرعية علي الأنظمة ، وفي النهاية أصبحت تقف في صف النخبة الوطنية الحاكمة علي حساب عموم الشعب ، وإضافة إلي ذلك استمر التأثير الفرنسي في دول المغرب العربي حيث إن كثيراً من الصحف الكبرى لا تزال تصدر في فرنسا (عزي، ١٩٩٨).

بعد الاستقلال في عام ١٩٦٢ ، قام مفكرو جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بتفعيل الإعلام المطبوع في الجزائر وبالتالي تمتعت الصحافة بدرجة عالية من الحرية ، وفي غضون سنوات قلائل تولى الموظفون المدنيون السلبيون مسألة إدارة الإعلام الجزائري الذي أصبح إدارة في يد الدولة ومع أواخر الثمانينات أدى الضغط الشعبي إلي التحرر السياسي ومنحت المزيد من الحريات للصحافة مما أدى إلي ظهور صحف جديدة. ولما تولى الجيش زمام الأمور في عام ١٩٩٢ فرض قيوداً علي الصحافة استمرت حتى عام ٢٠٠٠ عندما استردت الصحافة جزءاً من حريتها ، وعموماً لا يزال الإعلام في الجزائر تحت سيطرة حكومية صارمة ، وتقوم الدولة بدعم بعض المطبوعات الهامشية مادياً ولكنها تفرض نوعاً من الرقابة المسبقة علي محتوى المادة الإعلامية بالإضافة إلي أن المطبوعات الأجنبية عليها الحصول علي ترخيص مسبق ، و عموما قد فشلت الجزائر – وهي مجتمع يمزقه الصراع المدني – في الارتقاء بالحوار بين الجماعات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة.

بالنسبة للصحافة التونسية فهي النموذج الصحفي الفرنسي التقليدي الذي توجد فيه مساحة كبيرة للتعبير عن الرأي ، وتصدر الصحف التونسية اليومية في العاصمة تونس وفي الغالب الأعم يملكها الأفراد وهي موجهة في معظمها للنخبة الثقافية ، ويشار إلي أن معظم الصحف المكتوبة باللغة العربية هي نسخ مترجمة من الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية ومملوكة لها (مرجع الصحافة :تونس ٢٠٠٨) ، وتمثل الصحافة في تونس موقف الحكومة ولا يسمح بنقد المسئولين وفي نهاية نظام بورقيبة انتقلت تونس إلي رقابة أكثر مرونة علي الصحف ، وعموماً فإن البيئة السياسية مقيدة ، وتلك حقيقة يعكسها التجانس النسبي في المحتوى الإعلامي في تونس اليوم (عزي ١٩٩٨).

في حين تندر الرقابة التامة علي الصحافة إلا أن آراء الأقليات محظورة وهناك تحرش دائم بالصحفيين ، وبالتالي يختار معظم الصحفيين العمل في إطار الخطوط العامة التي تحددها لهم الحكومة التونسية ، كما تقوم الحكومة بتقديم الدعم المادي للصحف المؤيدة للحكومة وكذلك الصحف التي تصدرها الأحزاب السياسية.

بعد أن حصلت مراكش على استقلالها في عام ١٩٥٦ شهدت انتشارا كبيرا للصحف بعكس الأحزاب المختلفة ويتضح التأثير الثقافي الطويل على الصحافة المراكشية في الأخبار التي تقدمها و فيما تعكسه من آراء سياسية وأجندات اجتماعية وحتى وقت قريب كانت الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية هي الأكثر توزيعا في مراكش ،في حين أن الصحف في مراكش عادة ما تمثل الأحزاب السياسية المختلفة وهي صحف مستقلة وليبرالية في معظمها إلا إنها تدرك ضرورة توافقها مع النظام الملكي الذي يقدم لها الدعم المادي السنوي وبنفس الطريقة"تقبل الحكومة المراكشية إشكالا خفيفة من النقد السياسي ولكنها لا تتسامح مع أي هجوم علي الملك أو الإسلام وإذا ما أرادت الصحف البقاء فعليها أن توافق علي أن تمارس نوعاً من الضبط والرقابة الذاتية ،ولكي تضمن الحكومة أن نقد السياسات الرسمية يبقى في حدود معقولة فإنها تقوم بتقديم الدعم المادي للصحافة كل عام (مرجع الصحافة :مراكش ٢٠٠٨)، ويحكم قانون الصحافة المغربية لعام ٢٠٠٢ بالحبس علي أي عمل فيه تشهير بالملك أو الأسرة الحاكمة ويمنح الحكومة الحق في إغلاق أية صحيفة تتحامل علي الإسلام أو الملك أو وحدة الأراضي أو النظام العام.

المهاجرون العرب والصحافة القومية

إن قمع حرية الصحافة في العالم العربي علي يد القوى الاستعمارية وكذلك السلطات الوطنية قد أسهم في تطور نوع مميز من الصحافة العربية وهو "صحافة المنفى" أو "الصحافة المهاجرة" وتتألف صحافة المنفى العربية عادة من المجلات التي يصدرها الصحفيون الذين فروا من العالم العربي لأنهم لم يتمكنوا من ممارسة مستوى مقبول من حرية التعبير في بلادهم ، وفي معظم الأحوال كانت تلك الإصدارات تلقي دعماً من مصادر عملت علي تقوية موقفها وعلي الجانب الآخر تصدر

صحافة المهجر عادة علي يد أفراد لهم خلفية أدبية أو بدافع الاهتمام بالجماعة المهاجرة في البلد الذي استقروا فيه ،

" وتعتبر هذه المطبوعات "متنوعة مثل الجماعات التي تمثلها وهي تشمل الصحف الشعبية الأسبوعية والشهرية وربع السنوية بالإضافة إلي النشرات الأدبية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والتي تصدرها الاتحادات الوطنية ، ومن بين الصحف المرموقة لصحافة المهجر "السارة" ، و "أبو نضارة زرقاء" التي كان يرأس تحريرها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني (هيرش ، ٢٠٠٥).

ليست الصحافة القومية العربية جديدة في العالم العربي وتؤكد نظرة فاحصة لتاريخ الصحافة العربية أن الصحافة المصرية كانت توزع في كل ربوع العالم العربي في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، أما في الخمسينيات والستينيات كانت الصحف اللبنانية مثل " الحياة " و "الأنوار" صحفاً قومية عربية بامتياز ، وتختلف الصحف القومية في العقود الماضي بشكل هائل عن الصحف القومية بدول الخليج اليوم ، إذ إن الصحف القومية القديمة لم تكن تطبع في بلادها فحسب بل إن محتواها وأسلوبها كان مختلفاً ، وقد اخترقت الصحافة المصرية القديمة الدول العربية بسبب أسلوبها الاحترافي الناضج وبسبب أنها كانت تمثل البلد العربي الذي كان في ذلك الوقت الأكثر تأثيراً سياسياً وثقافياً. وعلي الجانب الآخر ازدهرت الصحافة القومية العربية اللبنانية الأولي في وقت كان معظم الأنظمة العربية يفرض قيوداً ثقيلة علي صحافتها المحلية ، وكانت الجماهير العربية تواقة للصحافة القومية الحرة و المحترفة ، وبالتالي يمكن القول إن الصحافة القومية العربية المصرية واللبنانية كانتا ليبرالية نسبياً وكانتا دعاة تغير في حين نرى أن نظيراتها الخليجية أكثر تحفظاً ومساندة للأنظمة العربية المحافظة

بالإضافة إلي ما سبق كانت الصحف القومية العربية في الماضي تعتمد علي وسائل تقليدية في النقل ولذلك كان قراؤها من خارج البلاد يتسلموها في المساء أو في اليوم التالي ، وكان محتوى هذه الصحف موجهاً إلي القراء المحليين.

هناك سببان رئيسيان قد يفسران نجاح الصحف اللبنانية والمصرية في اختراق الحدود العربية الأخرى ، الأول الافتقار إلي المهنة الصحفية الراسخة في المناطق العربية

الأخرى ، والثاني هو الأهمية الثقافية والسياسية لكل من مصر ولبنان بالإضافة إلي حرية الصحافة النسبية التي كانتا تتمتعان بها .

بينما استطاعت معظم الدول العربية اليوم أن تُكَون كوادر صحفية محلية إلا أنها عادة ما تخاطب القراء المحليين ، حيث إن التركيز في هذه الصحف الإقليمية يكون علي الأخبار المحلية ، بالإضافة إلي ذلك ، فإن هذه الصحافة عادة ما تعرض للقراء جوانب التنمية في المناطق العربية الأخرى من منظور غربي لأن مصادرها الرئيسية للأخبار الإقليمية والدولية هي وكالات الأنباء الغربية الضخمة (الدجاني ٢٠٠٠) وهذا قد يفسر ظهور الروح الإقليمية بين الجماهير العربية التي ترفع من شأن الهوية الإقليمية وتؤدي في الغالب إلي نزاعات إقليمية.

تختلف الصحف القومية العربية الحالية عن الصحف العربية في السابق في أنها تغطي العالم العربي ولا تركز فقط علي منطقة أو دولة عربية معينة ، وهذا يتيح لها أن تزيد من توزيعها وبالتالي دخلها من الإعلانات وعلاوة علي ذلك ، يجد الصحفيون العرب أنه من الأسهل لهم توجيه نقد إلي بلدانهم من الخارج ، كما أن نشرهم في الخارج يحررهم من التأثير السياسي المحلي العربي وكذلك من الخوف من فقدان تراخيصهم حيث إن كل الدول العربية تطلب من الناشرين أن يحصلوا علي ترخيص من السلطات.

لقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات طفرة في إصدار الصحف العربية في أوروبا وتتميز هذه المرحلة بالتوترات الشديدة في العالم العربي عندما كانت القوى الإقليمية والدولية تعمل جاهدة لكسب الجماهيرية العربية إلي توجهاتها السياسية ، ولقد كانت لبنان الساحة الرئيسية لهذه التوترات مما اضطر كثيراً من الصحفيين والناشرين اللبنانيين والفلسطينيين إلي العودة إلي الاستقرار في أوروبا وفي باريس ولندن بشكل أساسي ، وبسبب نقص ميزانيات الإعلانات الكافية ، سعت هذه الصحف إلي الدعم السياسي.

"كانت تعاني كل هذه المشروعات من نفس أوجه القصور حيث إنها كانت جميعاً مؤسسات لا تهدف إلي الربح ، وكانت الصحف واجهة للأنظمة العربية المتعددة،..... و كان معظم الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف علي علم بأرقام توزيعها أو

كيفية إدارتها مالياً ، وكان يدخل لها كلها عائدات من الإعلانات من دول الخليج وليبيا والجزائر ولكن لم تكن هذه الأموال هي المصدر الرئيسي للدخل..... حيث كان من الواضح أن معظم الأموال التي تلقتها كانت تأتي إليها من الصفقات الدعائية (مجلة الشرق الأوسط ، ١٩٩٧).

الأدوار المتغيرة للصحافة العربية

اتخذ الإعلام العربي المكتوب في مراحله الأولى أشكالاً عدة متأثراً بالأحوال الاجتماعية السياسية والجيوسياسية للمنطقة ، ففي لبنان مثلاً أدى الصراع المحلي في القرن التاسع عشر إلي ظهور صحافة الكتيبات الاجتماعية التي كانت تهتم بالصراعات الطائفية ، ثم أصبحت فيما بعد صحافة ذات توجه سياسي انعكاساً لاستفزاز القمع العثماني ،و اتخذت الصحافة في مصر والمغرب - حيث نتجت الصراعات من الممارسات الاستعمارية –شكل الكتيبات السياسية.

لقد عملت القيود التي فرضها الحكم الاستعماري علي تقوية الطابع السياسي للصحافة العربية كما كانت الأحداث السياسية هي وجبتها الرئيسية حيث أصبح التركيز علي السياسة – علي حساب الأحداث الاجتماعية والأحداث الأخرى التي تهم المواطن العادي هو الشغل الشاغل للصحافة العربية المعاصرة.

بعد انسحاب القوي والإدارة الاستعمارية من البلاد العربية لم تتمكن الأنظمة العربية الجديدة من تحرير أنفسها من التأثير الاستعماري الثقافي والسياسي ، حيث نالت الأحداث الإخبارية التي تتعلق بالقوى الاستعمارية القديمة قسطاً كبيراً من التغطية كما استمرت أنظمة ما بعد الاستقلال في ممارسة أشكال من القيود السياسية القديمة علي الصحافة وفي حالات كثيرة تم تشديد القيود علي الصحافة.

يختلف الإعلام المكتوب في الخليج العربي فالأحوال الطبيعية القاسية في هذه المنطقة بالإضافة إلي معدل الأمية المرتفع عملاً علي تأخير ظهور الصحافة الشعبية ، وعموماً ،فإن تدفق البترول ووفرة الأموال المتاحة في السبعينيات بالإضافة إلي رغبة حكام الخليج في "التحديث" – كل ذلك ساعد علي قدوم صحفيي المهجر العرب الذين ساعدوا في بناء المؤسسات الصحفية الخليجية. ولقد ساعد خوف القادة الخليجين من عواقب السماح بدرجة من حرية الصحافة علي إنشاء صحافة عربية تصدر في العواصم

الغربية وبالتالي أصبحت الصحافة الخليجية المحلية تصدر تحت سيطرة حكومية صارمة في حين أصبحت الصحافة العربية خارج الحدود خاضعة لقوانين الصحافة للدول الأوروبية التي تصدر علي أراضيها ، ومع تقدم تكنولوجيا الاتصال أصبحت الصحف العربية الخارجية تطبع في أكثر من موقع (عربي وأجنبي) ، وفي نفس الوقت ، الأمر الذي أتاح لها سرعة التوزيع بين القراء في جميع أنحاء العالم.

علي الرغم من أن الملكية الخاصة للصحف مسموح بها في العديد من الدول العربية إلا أن الحكومات العربية احتفظت لنفسها بحق منح التراخيص ، وتختلف قوانين منح التراخيص من بلد لآخر ، ففي الكويت تتولى وزارة الإعلام إصدار التراخيص في حين أن من يتولى إصدارها في السعودية والبحرين هو وزير الإعلام ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يمنح هذا الحق من قبل مجلس الوزراء ، أما في لبنان وعلي الرغم من أن وزير الإعلام هو من يملك القرار النهائي إلا أن الترخيص يجب أن يتم بناء علي موافقة مسبقة من قبل المجلس الوطني للصحافة وهناك اعتقاد كبير أن هذا الوضع يعد انتهاكاً لحرية الاتصال والرأي في العالم العربي (الجمال ٢٠٠١/١٣٠).

كما لو أن كل ما سبق لا يكفي ، فإن احتراف مهنة الصحافة يخضع لسياسة كل دولة علي حدة علي الرغم من الحقيقة بأن غالبية الدساتير العربية لم تتطرق إلي هذه القواعد وتبرر السلطات هذا التدخل بالحاجة إلي الحفاظ علي الاستقرار السياسي والاجتماعي وتتعلق القواعد بصحفيي الصحف والإذاعة بشكل مباشر في حين لا تتأثر صناعة الإعلان على سبيل المثال بشكل مباشر ، و بينما لا تضع مصر والسودان والسعودية ولبنان وتونس ومراكش قيوداً علي العمل بهذا المجال إلا أن الكويت والبحرين وقطر وعمان وسوريا واليمن وليبيا والجزائر تحتم علي الصحفيين الحصول علي ترخيص (الجمال ٢٠٠١/٥٩).

إن التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات ودخول الكابلات مع أنظمة الكمبيوتر والأقمار الصناعية – كل ذلك مهد الطريق إلي ظهور قنوات اتصال جديدة غيرت المشهد الإعلامي في العالم العربي وبسبب تركيبة الجماهير العربية التي تغلب عليها الأمية فقد أصبح التليفزيون وسيلة المعلومات و التسلية الأكثر شعبية ، وفي أيام التليفزيون العربي الأولى كان يتاح للقارئ العربي قنوات محلية قليلة تملكها

الحكومة وتسيطر عليها السلطات المحلية والداعمون المحليون وخلال هذه المرحلة لم تكن المنافسة بين التليفزيون والصحافة ذات فاعلية كبرى علي الرغم من أنها أجبرت بعض الناشرين علي إجراء تغيرات طفيفة في صحفهم.

لقد أحدث مجئ التليفزيون الفضائي تغيرات كبرى أثرت بشكل هائل علي صورة الإعلام العربي، فعلى الجانب الإيجابي عمل التليفزيون الفضائي علي تقويض السيطرة الشديدة علي المحتوى الإعلامي حيث أصبحت الرقابة أكثر صعوبة وتجرأت الصحف علي تناول موضوعات كانت في السابق ممنوعة وبالتالي تحسنت تغطيتها المحلية ، وقد استفاد بعض الناشرين من خبرة التليفزيون الفضائي بالتفكير في إمكانية إنشاء صحافة عربية خارج البلاد ، ويوجد عدد من الصحف العربية المسجلة والصادرة في البلاد الأوروبية لتحاشي سيطرة الحكومات العربية كما أنها تطبع في نفس الوقت وتوزع في العديد من الدول العربية ومن بين المشروعات الناجحة في هذا المجال صحيفة " الحياة " ، " الشرق الأوسط " و " القدس العربي " التي تصدر كلها من لندن.

في ردة فعل لنجاح التليفزيون الفضائي بدأ الإعلام العربي المكتوب التجريب في شكله حيث أدخلت أجزاء متخصصة جديدة أو أثرى القديم منها ، كما أن المزيد من التحليلات المطولة العميقة والتي لا يمكن أن يوفرها التليفزيون – آخذة في الازدياد وحديثاً ، قامت بعض المؤسسات الإعلامية بإدارة ما يسمى بالصحافة الاستقصائية حيث أنشئت العديد من المؤسسات غير الحكومية بغرض واحد وهو تشجيع الصحافة الاستقصائية العربية ومن هذه المؤسسات مؤسسة " المحررون العرب للصحافة الاستقصائية التي بدأت بمجموعة من الممارسين الإعلاميين العرب والمعلمين بتمويل من الاتحاد الأوروبي ، وقد بدأت تلك المؤسسة في عام ٢٠٠٢ بعقد ورش صحفية وتمويل مشروعات استقصائية محلية في لبنان والأردن وسوريا ، وتغطي أنشطتها حالياً العالم العربي بأكمله.

وعلي الجانب السلبي لجأ الإعلام المطبوع إلي الرقابة الذاتية في محاولة منه لمنع الرقابة علي محتواه من قبل السلطات المحلية ، ولكي يكون قادراً علي الاستمرار في

المنافسة كان علي الإعلام المطبوع الاعتماد بشدة علي الدعم المادي وبالتالي أخذ عدد الصحف الحزبية في الازدياد.

لم تستطع الصحافة العربية بناء جو حقيقي من الحوار بين المواطنين والسلطات ولم ترفع من مستوى الحوار بين مختلف شرائح السكان حيث نالت التغيرات التركيبية أولوية علي الكفاءة المهنية والأخلاق مما أسهم في انتشار ثقافة تهيمن عليها عقلية السوق وتفتقر إلي المسئولية الاجتماعية ، ونتيجة لذلك ، حدث خلط لدى الصحفيين العرب بين حرية الصحافة في إعلام المواطنين وحريتها في سعيها للحصول علي منفعة مادية أو قبولاً لدى الحكومة.

إذا كان تشكيل الوعي السياسي هو الوظيفة الأساسية للمؤسسات في المجتمعات التي كانت ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي فمن البديهي أن يكون تشكيل الوعي الاجتماعي الوظيفة الأساسية لمؤسسات ما بعد الاستقلال ، إن الانغماس المفرط من قبل الصحافة العربية في دورها السياسي جاء علي حساب دورها الاجتماعي فقد فشلت في إعطاء الأهمية اللازمة للعمل الاستقصائي من أجل التنوير الجماهيري وتطوير المجال الشعبي العربي وخدمة المواطنين ، وفي مواجهة تهديد التليفزيون الفضائي لجأ الإعلام المطبوع إلي تقليد هذه الوسيلة الجديدة بالتركيز علي إثارة العواطف في السياسة والأحداث ، ونتيجة لذلك أصبح المجال الشعبي مهمشاً وتم تناول القضايا الشعبية المهمة بشكل يجعلها أقل جدية وأهمية وقيمة مما هي عليه في الواقع.

لقد أسهم عجز الصحافة العربية المحلية عن أداء دورها كرقيب مسئول علي المؤسسات السياسية والمنظمات الشعبية ، وخصوصاً فشلها في الدفاع عن حقوق المواطنين، في تدهورها من حيث عدد القراء وكذلك مصداقيتها ، وقد فشلت الصحافة العربية في أن تعمل كمنتدى يشجع علي إقامة مجتمع مدني مستنير به نظام عادل للحكم ويضم مواطنين صالحين.

يلعب الصحفيون دوراً نشطاً محورياً في اختيار وتشكيل محتوى رسالتهم ، فهم الذين يحددون الأجندة بما لهم من دور فاعل في تحديد أي القضايا التي تكون محل حوار جماهيري ، ولحماية حرية التعبير يحتاج الصحفيون لأن يتواصلوا مع الجماهير وليس فقط السلطات الحاكمة ، إن حقهم الأخلاقي في حرية التعبير مرتبط بقبول

المسئولية كما أن حقهم المشروع في حرية التعبير تكون له فرصة أفضل طالما استمروا في الاضطلاع بالتزاماتهم الأخلاقية تجاه مجتمعهم.

سوق الطباعة : عبر الإنترنت و خارجها

تشير الأرقام الحديثة لتوزيع الصحف في المنطقة العربية إلي زيادة كبيرة من ١٤٤ عنوان في عام ٢٠٠٦ و ١٨٩ عنوناً في عام ٢٠٠٩وتبلغ ذروة التوزيع في الأسواق الخليجية في البحرين وقطر والكويت ويقدر أن ٦٠٪ فقط من عائدات الصحف يأتي من الإعلان (مشهد الإعلام العربي ٢٩/٢٠١- ٣١) وإحدى السبل لزيادة النمو في هذا القطاع هي من خلال رفع مستوى الرقابة علي أرقام التوزيع حيث إن ٢٧ فقط من إجمالي ١٨٩ صحيفة يومية في المنطقة العربية تخضع للمراجعة الحسابية من قبل جهاز محاسبي رسمي ، ومن الدول التي تطبق المراجعة لحسابية مراكش والسعودية وعمان والإمارات ولو أن ذلك يتم علي نطاق ضيق.

لقد أدت التطورات الحديثة في الإعلام الاليكتروني إلي ظهور مؤسسات جديدة للإعلام المكتوب ولكن الحماس للإعلام المكتوب قد أثر في نفس الوقت علي توزيع الصحف التي لم تستطع الحفاظ علي مكانتها لدى القراء ، وهكذا " و علي الرغم من أن أرقام التوزيع الإجمالي قد تبدو في ازدياد علي مستوى الدولة إلا أن هذا لا يترجم إلي زيادة في أرقام التوزيع لكل الصحف في ذلك السوق" (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٧- ٢٠١١).

تختلف الصورة في المنطقة العربية بشكل كبير عن الصورة في الغرب ، إذ إن توزيع الصحف ينمو بشدة في الأسواق الإعلامية الأقل نضجاً في المنطقة ومتوقع لهذا النمو أن يستمر ، ويتحكم في هذا النمو سلسلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية منها نمو الناتج المحلي ومستويات التعليم المتزايدة و تحسن نوعية الصحافة ويرجع قسط من الزيادة المنشودة في التوزيع الإجمالي إلي الزيادة المتوقعة في العدد الكلي للصحف بسبب دخول لاعبين جدد.

يذكر مقال نشر في جريدة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٦ أن "هناك نمواً في قاعدة القراءة والمشاهدة في المنطقة العربية إذ ينافس الطلب علي المعلومات في الكويت والسعودية الطلب في أوروبا الغربية ففي الكويت مثلاً توجد ٣٧٤ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن ويصل الرقم في السعودية إلي ٣١٨ ، ويشير المقال أيضاً إلي أن المطبوعة

المتخصصة " دليل الإعلام في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٦" تضم أكثر من ١٧٠ صحيفة بالإضافة إلي ٧٠٠ مجلة و ١٤٠ محطة تليفزيونية و ١٤٥ محطة إذاعية في ١٤ دولة عربية (مارتن ٢٠٠٦).

كانت المجلات العربية سريعة في التعرف علي الحاجة للتغير فقد اتجهت إلي المحتوى الاستهلاكي عندما أدركت تضاؤل اهتمام الجماهير العربية بالأخبار السياسية بالإضافة إلي تناقص الدعم الذي تم تحويله إلي الإعلام الجديد ، وبالتالي فقد أغرقت موجة من المجلات المتخصصة العالم العربي واستحوذت علي شريحة جيدة من عائدات الإعلانات.

لم تكن الصحف العربية بنفس السرعة في الاستجابة ربما لأنها كانت غير قادرة علي أن تحرر نفسها من الدعم السياسي أو لأن لديها مشكلات في تكوين كوادر صحفية جديدة، وبدلاً من أن تقلل من الأخبار السياسية وتعطي فسحة أكبر للأحداث التي تهم الشخص العادي اتجهت الصحف العربية إلي تجريب أشكال متغيرة في الطباعة حيث أخذت بعض الصحف طابع تقديم الأخبار الموجزة وأخرى غيرت من شكل حروف الطباعة، وتم إنشاء صفحات متخصصة مثل الصفحات والكتب الرياضية وكذلك إضافة ملاحق أسبوعية ، إن نقص التقارير الاستقصائية لا يزال العيب الرئيسي في الصحف العربية ولا يزال قراء الصحف العربية متعطشين لمعلومات عن الأحداث التي تهمهم ، وبالإضافة إلي ذلك ، تستثمر الصحف العربية بشكل كبير في التكنولوجيا الحديثة ولكنها تستثمر بشكل ضئيل جداً في العنصر البشري الذي يؤدي العمل في مؤسساتها.

لقد أطلقت كل الصحف العربية الكبرى تقريباً مواقع اليكترونية لها علي الرغم من أن هذه المواقع لم تسجل آية أرباح ، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الوجود الافتراضي هو التنافس مع المطبوعات الأخرى التي لها مواقع اليكترونية ، ولقد كانت أول جريدة عربية تنشئ موقعاً اليكترونياً هي "الشرق الأوسط" في ديسمبر ١٩٩٥ مع أرشيف يمكن الرجوع إليه مجاناً ، وقد حاولت الصحيفة في البداية أن تقدم المحتوى المكتوب للمشتركين فقط مع تقديم نسخة تفاعلية مجاناً (فايز ٢٠٠٠) ، وتقدم صحف أخرى مثل " القدس الغربي " التي تصدر من بيروت محتواها المطبوع علي الإنترنت مجاناً ،

وتوفر الصحيفة المصرية "الأهرام" محتوى غنياً وأرشيفاً جيداً للمشتركين بجانب معلومات متجددة عن الطقس وأوقات الصلاة وروابط بمواقع إعلامية أخرى (فايز ٢٠٠٠).

يمكن تقسيم الصحف الإليكترونية إلي ثلاث فئات :

١- مواقع لمطبوعات قائمة تقدم نفس محتوى الصحف المطبوعة مزودة بالقليل من الملامح التفاعلية.

٢- مواقع لمطبوعات ذات ملامح تفاعلية متقدمة.

٣- مواقع لصحف اليكترونية توجد فقط علي الإنترنت.

لقد شهد عام ٢٠٠٠ إطلاق أول صحيفة إليكترونية فقط هي "الجريدة" (الإمارات) وفي عام ٢٠٠١ أطلقت الصحيفة الإليكترونية السعودية "إيلاف" ذات الشبكة العريضة من المراسلين في المنطقة ، ويرأس تحرير "إيلاف" الصحفي السعودي عثمان العمير وهي تعتمد في أخبارها علي الرسائل والمطبوعات الأخرى مثل "الشرق الأوسط" وقال رئيس التحرير إن الهدف من "إيلاف" هو تقديم خليط من المادة المكتوبة والمسموعة والمرئية (الفيصل ٢٠٠٥ / ٢١٧).

تتجه بعض المطبوعات أيضاً إلي الطبعات الإليكترونية مثل المطبوعة السعودية "المجلة" التي تحولت إلي الشكل الإليكتروني في عام ٢٠٠٩ لتضم ملامح تفاعلية ومواقع اجتماعية علي الإنترنت ، وتطبق العديد من المؤسسات أيضاً إستراتيجية للتعزيز وذلك لتوسعة حافظتها مثل مؤسسة إعلام دبي التي أضافت راديو وتليفزيون دبي و "مؤسسة المسار للطباعة والنشر" إلي حافظتها في عام ٢٠٠٩ (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ /٢٦٨)

سئل بعض الصحفيين العرب في الخليج عن توقعاتهم بشأن مستقبل الصحف الاليكترونية فتنبأ بعضهم مثل أحمد عبد الهدي بوفاة الصحف المطبوعة غي غضون سنوات قليله في حين قال آخرون مثل هداية درويش إن الصحف المطبوعة لا تزال تجتذب القراء(علي،٤٤،٢٠٠٦- ٤٥).

ويلخص علي (٢٠٠٧ /٤٦- ٥٨) العقبات التي تعوق تطوير الصحف الإليكترونية كالتالي:

نقص التدريب.

٢- نقص البرامج الملائمة باللغة العربية.

الانتشار المحدود للإنترنت في المنطقة كما أن أسعار استخدام الإنترنت في بعض الدول العربية تجعلها سلعة للأغنياء فعلى سبيل المثال ، كان يضطر المواطن في العراق إلي دفع ٢٠٠٠ دينار عراقي (ما يعادل دولار أمريكي واحد) في عام ٢٠٠٢ لاستخدام الإنترنت لمدة ساعة في حين تكلف دولاراً ونصف الدولار في الجزائر عن الخدمة نفسها.

نقص القوانين التي تنظم الإنترنت (علي ٢٠٠٧ / ٤٦- ٥٨).

ويستمر الاتجاه نحو النشر الإليكتروني العربي وكذلك المدونات ، فالمدونات التي تسمح للمواطنين أن يعلم بعضهم بعضاً وأن يدخلوا في حوارات ومحادثات وتفاعلات آخذة في الانتشار في جميع أرجاء العالم العربي ومن المبكر جداً أن نعطي وزناً للإعلام الاليكتروني العربي بسبب الانتشار المحدود لهذا الإعلام حيث يعاني العالم العربي من معدل أمية مرتفع كما أن أجهزة الكمبيوتر غالية الثمن ونسبة توزيعها محدودة حتى في الأماكن الحضرية ونتيجة لذلك فإن الإنترنت متاحة بشكل أساسي بين الأغنياء وأهل الحضر وخريجي الجامعات وبينما علي الفقراء وأهل الريف الانتظار فترة طويلة لهذا الإعلام الاليكتروني.

خاتمة

إن الصحافة في جميع أنحاء الوطن العربي موجهة للنخبة السياسية والمالية و لا تتوجه لعامة الناس خاصة الريفيون والفقراء والأقليات ، وفي حين أن الإعلام المكتوب قد وصل إلي درجة عالية من النضج المهني إلا أنه ظل إعلاماً خانعاً فشل في لعب دوره الرقابي(دجاني ١٩٨٩)، ولقد دفعت هذه الوسائل الإعلامية ثمناً باهظاً وتحملت القمع والملاحقات القانونية من (السلطات الاستعمارية والوطنية) بعد الاستقلال ، وعلي آية حال، استمرت في إعطاء الأسبقية للتطورات التكنولوجية على حساب تطوير العنصر البشري مثل المراسلين – المصورين – المحررين، ويتضح هذا الفشل في صورة فقدان عدد القراء بالنسبة لمعظم الصحف العربية بالإضافة إلي تراجع مصداقية المادة المكتوبة ويجعل العدد الضخم من المطبوعات بالإضافة إلي عائدات الإعلانات المتدنية والظروف الاقتصادية الصعبة في العديد من الدول العربية يجعل من الضروري الاعتماد علي الدعم من أجل البقاء ويدفع الصحفيين إلي خدمة أهداف المتفضلين عليهم في تغطيتهم الإخبارية المحلية والإقليمية والدولية "(دجاني ١٩٩٢)

يكمن التحدي الذي يواجه الإعلام العربي المكتوب في تصويره غير الدقيق لمعنى الحرية ولا يكمن في مشكلة الرقابة أو الافتقار إلي بيئة إعلامية حرة وهذا التصوير المشوه للحرية يؤدي إلي مصالح خاصة تحجب المسئولية الاجتماعية ولم تعد مناقشة الرقابة مناقشة لموضوع حرية التعبير.

إن المجال الملائم لحرية التعبير هو موضوع حقوق الإنسان وخصوصاً حق الإنسان في أن يتواصل لممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتطلب مشاركة فعالة من قبل المواطنين في الحوار الجماهيري والاشتراك في القرارات التي تتعلق بالشئون العامة وشئون الجماهير.

يمكن إحياء الصحافة العربية المحلية إذا ما أعادت تقدير دورها في المجتمع ورفضت هيمنة السلطات الحاكمة وقطاع الأعمال وتخلت عن الإثارة والسياسة.

إن نجاح الصحافة يتحقق فقط بخدمة الشعب والمجتمع بشكل حقيقي وليس السياسيين فقط.